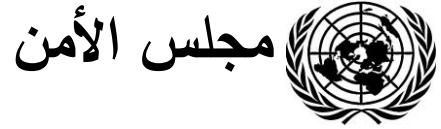


Distr.: General
14 September 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 14 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لإستونيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه موجز الرئيس عن اجتماع مجلس الأمن المفتوح الذي عُقد بصيغة آريا بشأن
موضوع "حقوق الإنسان في بيلاروس"، في 4 أيلول/سبتمبر 2020 (انظر المرفق).
وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سفين يورغنسن
السفير، الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 14 أيلول/سبتمبر 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

موجز الرئيس لاجتماع مجلس الأمن المفتوح الذي عُقد بصيغة آريا بشأن حقوق الإنسان في بيلاروس في 4 أيلول/سبتمبر 2020

مقدمة

في 4 أيلول/سبتمبر 2020، استضاف أعضاء مجلس الأمن إستونيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب مشاركين إضافيين في رعاية الاجتماع، وهم أوكرانيا وآيسلندا وبولندا والدانمرك ورومانيا وكندا ولاتفيا وليتوانيا، جلسة إحاطة إعلامية إلكترونية غير رسمية لمجلس الأمن بشأن الحالة في بيلاروس. وترأس المناقشة وزير خارجية جمهورية إستونيا، أورماس راينسالو.

وقدم الإحاطات كل من المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس، أناييس مارين؛ والمرشحة الرئاسية السابقة لبيلاروس، سفياتلانا تسيخانوسكايا؛ ونائب رئيس مركز فياسنا لحقوق الإنسان، فالينتين سينيفانوفيتش؛ وخبيرة قانونية في رابطة الصحفيين البيلاروسية، فولها سياخوفيتش. ودُعي ممثلو جميع الدول الأعضاء إلى الحضور والإدلاء ببيانات. وعقب الإحاطات، أدلت 32 دولة عضوا ببيانات، من بينها 9 دول أعضاء في مجلس الأمن. وكانت تسع دول أعضاء ممثلة على المستوى الوزاري.

وكان الهدف من الاجتماع المعقود بصيغة آريا هو توجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء الأخرى إلى الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في بيلاروس. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية رئيسية في منع نشوب النزاعات العنيفة والجرائم الفظيعة. وقد ذكر مجلس الأمن أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان هي مؤشر مبكر على نشوب نزاع تترتب عليه آثار على الصعيد الدولي، وأن القمع يمكن أن يصل إلى مستوى الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين؛ ومن ثم كانت أهمية الإنذار المبكر والتوعية.

الإحاطات

أكد مقدمو الإحاطات على خطورة حالة حقوق الإنسان في بيلاروس. فالتطورات، التي لم يسبق لها مثيل في بيلاروس، تتطلب من المجتمع الدولي والأمم المتحدة تجديد اهتمامهما بالوضع، نظرا لوجود احتمال كبير أن تؤدي دوامة من العنف إلى تهديد السلام والأمن الإقليميين. وحثوا الأمم المتحدة على إيفاد بعثة رصد دولية إلى بيلاروس من أجل توثيق الحالة على أرض الواقع. وسلطوا الضوء على القضايا الأكثر إثارة للقلق والأشد خطورة في بيلاروس. وقد أظهرت العملية الانتخابية كيف تقيد سلطات بيلاروس حق المواطنين في المشاركة في الحياة العامة. ويرفض الرئيس ومؤيدوه الدخول في حوار هو السبيل الوحيد للتوفيق بين الشعب والسلطات. ولم يتم احترام سيادة القانون. وجاء رد فعل وكالات إنفاذ القانون تجاه المتظاهرين السلميين عنيفا وغير متناسب. كما أن قطع الاتصال بالإنترنت إجراء غير متناسب يتعارض مع الحق في حرية التعبير. ووصف مقدمو الإحاطات أيضاً حالة الصحفيين في بيلاروس، مؤكدين أن الصحفيين وكتاب المدونات الإلكترونية هم المستهدفون الرئيسيون بالقمع وأنهم يُحاكمون بدعوى قيامهم بتنظيم أو تنسيق مظاهرات غير مأذون لها.

المناقشة

أدان جُلّ المشاركين أعمال العنف التي ارتكبت ضد المتظاهرين السلميين في مرحلة ما بعد الانتخابات في بيلاروس. وشاطروا الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمين العام والأفرقة العاملة والمقررون الخاصون، الشواغل المعرب عنها. وشجعوا الأمم المتحدة على مواصلة رصد الحالة في بيلاروس وشددوا على ضرورة إبقاء مجلس الأمن على علم بالتطورات في بيلاروس. وحظي دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، سواء في تيسير فتح حوار في بيلاروس أو في اقتراح اضطلاع الرئيس الحالي للمنظمة ورؤسائها المقبلين بزيارة إلى بيلاروس، بتأييد واسع من جانب معظم الدول الأعضاء. وجرى التشديد على أن العنف الذي تمارسه السلطات البيلاروسية والقيود المفروضة على الحقوق والحريات الأساسية أمر غير مقبول ويجب وقفه. ويجب الإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن جميع السجناء السياسيين، بمن فيهم أعضاء مجلس التنسيق، والناشطون، والمدافعون عن حقوق الإنسان، والصحفيون. ودُعي إلى إجراء تحقيق شامل ومستقل في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان لضمان المساءلة، كما دُعيت السلطات البيلاروسية إلى التعاون الكامل مع المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس. وأعيد التأكيد على أن الأزمة في بيلاروس لا يمكن حلها إلا من خلال الحوار الوطني السلمي والشامل، وأنه من الضروري دعم وسائط الإعلام المستقلة ومنظمات حقوق الإنسان وجماعات المجتمعات المحلية في بيلاروس. وتم التشديد أيضاً على أن الجغرافيا السياسية لا دور لها في الشواغل التي أثّرت، حيث أن المجتمع الدولي لا يطلب من الدولة البيلاروسية سوى الوفاء بالتزامها بحماية حقوق شعبها.

ورفضت ثلاث دول أعضاء هذا الاجتماع، الذي ارتأت أنه لا يمتّ لجدول أعمال مجلس الأمن بصلة. واعتبرت تلك الدول الأعضاء أن الحالة في بيلاروس شأنًا داخلياً يخص بيلاروس، ودعت إلى وقف التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لبيلاروس. ومن وجهة نظرها، فإن الأزمة الحالية إنما هي نتيجة عجز المعارضة عن تقبل الهزيمة. وأكدت إحدى الدول الأعضاء أن لدى الأمم المتحدة هيئاتها المخصصة لحقوق الإنسان من أجل مناقشة مثل هذه البنود من جدول الأعمال.

خاتمة:

كان هناك توافق واسع في الآراء على أن التطورات في بيلاروس تتطلب اهتمام المجتمع الدولي والأمم المتحدة. وكرر مقدمو الإحاطات، وكذلك معظم المشاركين، الإعراب عن قلقهم إزاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في بيلاروس، بما في ذلك الاحتجاز غير القانوني للمتظاهرين السلميين وتعذيبهم.

التوصيات الصادرة عن الاجتماع

- الدعوة إلى وقف فوري للعنف وانتهاكات الحقوق الأساسية وإلى إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين دون أي تأخير ودون أي شروط مسبقة.
- الدعوة إلى إنشاء آلية دولية مستقلة للتحقيق في الجرائم الخطيرة التي ارتكبت وتشجيع السلطات البيلاروسية على التعاون معها.
- الدعوة إلى دعم ولاية المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس وضمان الدخول إلى البلد.

- الدعوة إلى فتح حوار وطني سلمي وشامل.
- دعم دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا دعماً كاملاً. وقد حظي بالتأييد اقترح الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المساعدة في تيسير حوار سياسي داخل بيلاروس، وكذلك اضطلاع الرئيس الحالي للمنظمة ورؤسائها المقبلين بزيارة إلى بيلاروس.
- الدعوة إلى عقد دورة استثنائية لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.
- حث الأمم المتحدة على إيفاد بعثة رصد دولية إلى بيلاروس من أجل توثيق الحالة على أرض الواقع.
- الدعوة إلى مواصلة رصد التطورات في بيلاروس عن كثب. والتأكيد على ضرورة إبقاء مجلس الأمن على علم بالتطورات الجارية في بيلاروس.